

إشكالية النقل من المصادر الفرعية (معاوية بن يحيى الصديقي نموذجًا)

لا يُنازع عاقل في أهمية المصادر الفرعية، غير أن الواجب على المرء أن يقف على الأصل ما استطاع إلى ذلك سبيلًا؛ إذ قد يورث الاعتماد عليها خللاً في الفهم أو نقلاً غير دقيق، وهذا نموذجٌ بيّن لذلك.

❖ البخاري:

قال: "معاوية بن يحيى الصديقي، دمشقي، وكان على بيت مال الري. عن الزهري. روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة، كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير، كأنها من حفظه"^(١).

❖ نص من نقل عنه:

نقل عبد الغني المقدسي هذا النص بما لا يتماشى مع لفظ البخاري ولا مع مراده، فقال: "قال البخاري: أحاديثه عن الزهري مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه"، وتابعه على هذا النقل محمد بن محمد ابن سيد الناس، ويوسف بن عبد الرحمن المزني، وشمس الدين الذهبي، وسراج الدين ابن الملكن، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ومحمد بن علي الخزرجي^(٢). وبين النصين بوّ ظاهراً في المعنى؛ إذ إن لفظ البخاري مقيّد برواية هقل بن زياد عنه، لا في روايته عن الزهري، وإنما يخبر أنه يروي عنه الزهري؛ ولا أدل على ذلك عند من يطالع ترجمة معاوية، حيث اتفقوا على تضعيفه، ولم يُستثنَ إلا ما كان من رواية هقل عنه^(٣). أما روايته عن محمد بن شهاب الزهري فقد تكلم فيها غير واحد، بل نصّ البخاري نفسه على الطعن فيها، فقال في الضعفاء: "معاوية بن يحيى الصديقي، دمشقي، وكان على بيت المال بالري، عن الزهري، وروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير، كأنها من حفظه، اشترى كتاباً من السوق للزهري، فجعل يرويه عن الزهري"^(٤).

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٩ / ١١١).

(٢) انظر: الكمال (٨ / ٤٣٥) والنفح الشذي (٤ / ٧٦)، وتهذيب الكمال (٢٨ / ٢٢٢)، وتهذيب التهذيب الكمال

(٩ / ٤٣)، والبدر المنير (٢ / ١٦)، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال (ص ٣٨٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٨٤)، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٢٢٠)، وغيرها من المصادر.

(٤) انظر: الضعفاء للبخاري (ص ١٢٧)، والأسامي والكنى (٣ / ٢٣١).